الثورة
الاقتصادي
الثلاثاء 19 شعبان 1435هـ 17 يونيو 2014م العدد 18107
Tuesday : 19 Shaban 1435 - 17 June 2014 - Issue No. 18107

12

انتظار لغة السوق!!

13

على الحكومة مراقبة المنافذ الحدودية وفحص التمور التي تدخل اليمن

خطة لإنتاج الطاقة الشمسية

تسعى الحكومة ممثلة بوزارة الصناعة والتجارة وصندوق تمويل الصناعات والمنشآت الصغيرة لتفعيل المشاريع المرتبطة بتوليد الكهرباء للمواطنين وفي النشاط الزراعي ومجال تبريد الصناعات الغذائية وتحلية المياه ومعالجة مياه الصرف الصحي .

واكد مدير عام الصناعات بوزارة التجارة والصناعة علي عبداللطيف لـ الثورة" ان مشروع تشجيع الطاقة الشمسية يحظى باهتمام كبير من قبل الحكومة وسوف يوفر الكثير للمواطنين ويحسن من معيشتهم.

لافتا الى الاثر الاقتصادي الكبير للمشروع في توفير طاقة شمسية مستديمة ونظيفة، وكذا توفير التكلفة المادية الضخمة التي تتكبدها موازنة الدولة بسبب استخدام الطاقة الكهربائية التي يتم إنتاجها عن طريق البترول والغاز وتقليل الانبعاثات الكربونية وتقليل من انبعاثات الغازات الملوثة والحد من تلوث الجو.

وقال عبداللطيف انه سيتم عقد ورشة عمل ترويجية غدا الاربعاء لمناقشة خطة انتاج الطاقة الشمسية والتوعية بنشر استخدام تكنولوجيا الطاقة الشمسية.

واضاف ان الورشة ستقوم بالترويج لنشر فكرة مشروع تشجيع استخدام الطاقة الشمسية في الجمهورية اليمنية ، من خلال تقديم العديد من اوراق العمل و المعلومات اللازمة لخطة واسعة النطاق لإنتاج الطاقة الشمسية ، وكذلك التطبيقات الأخرى مثل الاستخدامات في النشاط الزراعي و توفير التكلفة المادية الضخمة التي تتكبدها الموازنة العامة للدولة في دعم المشتقات النفطية و توفير الكهرباء حيث تعاني البلاد منذ فترة طويلة في عدم توفر الطاقة الكهربائية وتسخين وتحلية المياه باستخدام الطاقة الشمسية.

كل ثلاثاء
عبدالله الخولاني

الحـل !!

قلناها مراراً واليوم نكررها بعد التعديل الوزاري الأخير: الاقتصاد هو مفتاح الحل لما نعانيه اليوم من مشاكل مزمنة سببتها السياسة وحكومة الوفاق أمامها تحديات كبيرة لكن بيدها الكثير لتقدمه للناس خاصة في جانب الخدمات مثل الكهرباء والنفط وتحقيق الأمن لتنتظم الحياة ويشعر المواطن بمؤشرات تبعث بالطمأنينة حتى لوكان هناك معاناة لأنها ستكون ممزوجة بالرضا ولمس العذر.

توفر المشتقات النفطية خففت إلى حد كبير من معاناة الناس والمطلوب هو إيجاد حلول دائمة ومستديمة للمشاكل المتعلق بالجوانب الحياتية للناس والضرب بيد من حديد ضد من تسول له نفسه الأضرار بها دون الانتظار لموافقة الأحزاب السياسية التي اثبت أنها مع مصالحها وليس مع المواطن والبراهين كثيرة لعل أقلها المزايدة بمعيشة المواطن مقابل الحصول على منصب أو امتياز لأحد أعضائها وهكذا ترفع الأحزاب من رصيدها من المغانم لتخفض رصيد المواطن الحالم بالعيش الكريم.

لتكن الحكومة اقتصادية تكرس كل جهدها لمعالجة القضايا الاقتصادية وما يرتبط بمعيشة المواطن وتعتزل السياسة حتى إلى حين، فتوفير فرصة عمل خير من ألف عام نقضيها في السياسة وتوفير لقمة عيش لمواطن افترسه الجوع خيرا من المناصب وإغراءات كراسيها .

حلحلة الملف الاقتصادي هو بوابة النجاح للحكومة والأحزاب والسياسيين، فالمواطن يبحث عن فرصة العمل والعيش الكريم قبل الكوتا والكهرباء لها الأولوية دون سواها.. وهنا أمام الحكومة فرصة ذهبية لكسب المواطن وجعله في صفها وهذا لن يتأتى إلا من خلال بوادر في الواقع المعاش تقول أن أزمة المشتقات النفطية ستذهب إلى غير رجعة والكهرباء ستكون في أحسن حالها وأسطوانة الغاز ستكون في متناول الجميع .

لنجعل السياسة في خدمة الاقتصاد إذا أردنا الفلاح والفوز المبين وحتى نخرج من عنق الزجاجة والواقع التعيس، لأن كل جهدنا سينصب في ما يخدمنا وينفع أجيالنا من بعدنا ويحسن من مستوى عيشنا وتعاملنا مع بعضنا لأن التنافس سيكون على تقديم الافضل وكسب رضا المواطن وتحسين الخدمات وليس تخريبها للنكاية بالآخر والعمل من خلال برامج يكون لها الأثر الإيجابي في أوساط الناس الذين شبعوا وهرموا من كلام السياسية ولم تزدهم إلا تدميرا وخرابا ومزيدا من التدهور والتراجع إلى الوراء .

Alkhwlani22@yahoo.com

في دراسة علمية حديثة للدكتور سنان غالب المرهضي

القيادات الإدارية لشركة النفط اليمنية تفتقر لمهارات وتقنيات إدارة أزمات المشتقات النفطية

■ الدعم الحكومي شجع التهريب وأصحاب المصالح لإحداث السوق السوداء

■ تقرير / أحمد الطيار

كشفت دراسة علمية حديثة أن الثقافة التنظيمية للقيادات الإدارية بشركة النفط اليمنية منخفضة بشكل عام مما انعكس سلباً على فاعلية إدارة الأزمات التي تواجهها الأمر الذي حد من قدرتها على تزويد السوق اليمنية بالمشتقات النفطية وبالتالي أسفر عن بطء انسيابية حياة المجتمع اليمني.

وأوضحت الدراسة التي اعدها الأستاذ الدكتور سنان غالب المرهضي نائب رئيس جامعة صنعاء لشئون الطلاب أستاذ الإدارة بكلية التجارة حول العلاقة بين الثقافة التنظيمية وفاعلية إدارة الأزمات 2014م والتي نشرت في إبريل الماضي أن الرضا الوظيفي منخفض في أوساط القيادات الإدارية التي شملها البحث فما يمكن أن تكون ضعيفة جدا في الموظفين .

واستنتجت الدراسة أن القيادات الإدارية بالشركة لا تعطي الاهتمام الكافي بالمبدعين والمتميزين، كما أنها لاتمنحهم الحوافز المادية والمعنوية إلاّ في شكل تقليدي وعدم ربطها بالأداء وتقوم هذه القيادات بتغييب وغياب إرساء علميات القيم الثقافية الإيجابية من خلال رواية القصص والاحتفالات ذات العلاقة، فيما الحوافز المادية والمعنوية لاتمضي بشكل عادل وموضوعي على الموظفين .

وقالت الدراسة: إن القيادات الإدارية تعتمد المركزية في القرارات الإدارية وتركزها في قمة الهيكل التنظيمي وضعف إشراك المستويات الإدارية الدنيا في الشركة.

وعن إدارة الأزمات استنتجت الدراسة أن القيادات الإدارية للشركة لس لديها علمية واستعداد للتنبه لبوادر الأزمات ومن ثم مواجهتها، كما أن الشركة غير جاهزة بالخطط والبرمجيات ذات العلاقة من الأزمات وعدم وجود غرفة عمليات وآليات لمواجهة الأزمات.

وتؤكد الدراسة أن الشركة أسيرة لأمراض بيروقراطية القطاع العام على الرغم من أنها تجارية ولم تستفد من الكوادر المتعلمة في الشركة،وهناك ضعف عمليات التعلم والاستفادة من التجارب المتراكمة والخطط والتجارب السابقة.

وبينت الدراسة أن المشتقات النفطية التي تشمل البنزين والديزل والغاز المنزلي والمازوت تعد بمثابة شرايين الحياة لأي مجتمع وبغض النظر عن مستواه الحضاري،وعليه فإن أي قصور أو إعاقة في تدفقها فإن ذلك يعني بطء انسيابية حياة المجتمع.

وتقول الدراسة على الرغم من التناسب الطردي بين المستوى الحضاري والموقع الجغرافي للمجتمعات وأهمية المشتقات النفطية ومن ثم استحالة ممارسة حياة طبيعية دونما انسيابيتها وتدفقها، ولذلك تتولى الحكومات مسئولية ضمان توفيرها ويؤدي حدوث أزمات في توافر وتدفق المشتقات النفطية إلى انتشار الشائعات في أوساط المواطنين بل واهتزاز ثقة المواطن بالحكومة بشكل عام والجهات المسئولة بشكل خاص على مستوى الجمهورية.

وتتعدد أسباب حدوث وتكرار أزمات المشتقات النفطية في اليمن منها الأعمال التخريبية والإرهابية التي تصيب الأنبوب والحقول النفطية وتقادم المصافي وتكرار أعطالها والتهريب لخارج اليمن لأن الحكومة تدعم كل المشتقات النفطية وأصحاب المصالح وفي حدوث السوق السوداء وليس للجهة المسئولة عن توفير وإدارة المشتقات النفطية يد مباشرة في الأسباب الآنفة الذكر .

وتأتي أهمية الدراسة من حيوية الموضوع الذي تتناوله وهو العلاقة بين الثقافة التنظيمية وفاعلية إدارة الأزمات والذي يؤثر على المجتمع بكل أفراده وشرائحه وكذلك من جوانب عدة أبرزها التكلفة المباشرة الباهظة لأزمات المشتقات النفطية المتكررة في اليمن التي تقدر بعشرات المليارات من الريالات خلال العوام الأخيرة بشكل عام ومنذ 2011م وحتى منتصف عام 2012م ثم بدأت تختفي فتظهر من وقت لآخر، وإضافة إلى التكلفة غير المباشرة على مستوى الفرد والمنظمات فالمجتمع والمتمثلة في الوقت المهدر في طوابير الانتظار للحصول على المشتقات النفطية والشعور بالإحباط وعدم الرضا عن أداء الحكومات المتعاقبة والسمعة السيئة التي تلحق بالوطن من خلال التناول الإعلامي لمثل هذه الأزمات وسلبية التأثير على كافة أنشطة المنظمات اليمنية .

بتكلفة 19 مليون دولار

تعويض 74 قرية على جانبي خط مشروع الطريق الاستراتيجي السريع

■ تقرير / محمد راجح

بدأت عملية التحقق من ملكية الأراضي والأصول الزراعية قبل الشروع في إجراءات الشراء الضرورية للأراضي والأملاك الواقعة على امتداد القطاع الاول من عدن إلى تعز بطول 140 كيلومترا من المشروع الاستراتيجي العملاق الخاص بالطريق السريع الذي يربط المناطق الشمالية بالجنوبية من اليمن.

وتقدر ميزانية التعويضات وإعادة التوطين والتي وضعتها الحكومة وتشمل الإعانة المؤقتة للمتضررين، بنحو 19 مليون دولار .

ويظهر التقييم الاجتماعي والبيئي الذي أجري للقطاع من عدن إلى تعز أن ما يقرب من 74 قرية تضم نحو 2685 أسرة (أو 31695 شخصا)- من المزارعين والعمال وأصحاب المشاريع الصغيرة وأسرهم- ستتأثر على الأرجح بشراء الأراضي المطلوبة قبل إنشاء الطريق السريع. ويجب إخلاء 2789 شخصا، وهو عدد ضئيل نسبيا بالنسبة لمشروع بهذا الحجم.

ومن المتوقع أن تشتري الحكومة اليمنية 1300 قطعة أرض بشكل كلي أو جزئي. ووفقاً لوثيقة تقييم المشروع الصادرة عن البنك الدولي، تم التعويض عن ذلك "من خلال نمط الحيازات المتعددة من قبل العديد من الأسر".

وسيتضمن إخلاء جانبي الطريق إعادة تشجير أو قطع أكثر من 433 ألف شجرة – أغلبها من أشجار القات ، والتي سيتم تعويض المزارعين عنها.

وكشفت وزارة الاشغال والطرق عن خطة اعادة التوطين والمتضمنة آلية لمعالجة المظالم ، وحلول متعددة للمتضررين من اصحاب الاملاك والاراضي الزراعية .

وتشمل الخطة قيام الحكومة بتعويض أصحابها عينياً، من خلال منحهم أراض أخرى بديلة عنها ، وإذا تعذر ذلك، ستكون التعويضات نقدية ، وينطبق الشيء نفسه على المنازل ، حيث سيتم تعويض المنزل الذي يتم هدمه ببناء منزل آخر ، وستتضمن ميزانية الإنشاءات أموالاً للمقاولين لكي يشيدوا منازل جديدة بديلة عن تلك التي سيتعين هدمها.

اهتمام

طبقا لرئيس الفريق المشرف على المشروع بالبنك الدولي اندرياس شليسلر :لن يمثل جمع الأموال اللازمة لبناء باقي قطاعات الطريق السريع مشكلة لليمن على الأرجح في ظل الاهتمام القوي الذي أبداه مختلف المانحين العرب ومؤسسات التمويل، فضلاً عن كوريا الجنوبية كما يقول، مؤكدا أن التحدي الأكبر يكمن الآن في ضمان السلام والاستقرار بمنطقة المشروع حتى تكتمل بالفعل أعمال الإنشاء، إلى جانب سد النقص الحاد في وقود الديزل بالسوق لأن مقاولي الطرق سيحتاجون إلى الكثير منه.

وأوضح شليسلر ان عملية تمهيد الطريق السريع سيخلق عدداً كبيراً من فرص العمل في المناطق التي سيمر بها ، لافتا الى ان العمالة اليدوية تشكل نحو 85 في المائة من إجمالي الوظائف التي سيخلقها المشروع وسيتم جلبها من المناطق القريبة.

خطة

وكان البنك الدولي قد اعلن تقديم منحة قدرها 133 مليون دولار لمساندة خطة اليمن الطموحة لربط مناطقه الشمالية والجنوبية من خلال طريق سريع يمتد على مسافة 710 كيلومترات.

وبحسب البنك الدولي فان الطريق بين صعدة وعدن مرورا بمحافظة تعز كمرحلة اولى يمثل للحكومة الانتقالية مشروعاً رائداً يهدف إلى الربط بين الشمال والجنوب- جغرافياً واقتصادياً وسياسياً - ويأتي بعد 14 شهرا من النقاشات ضمن الحوار الوطني والذي اختتم أعماله في يناير الماضي ، وأدت أهمية تمهيد هذا الطريق، إلى تجاوز بعض الخلافات السياسية في اليمن وإلى دعم شعبي واسع.

وسيربط هذا الطريق بين المدن والمناطق الرئيسية على امتداد المحور الشمالي الجنوبي عبر الأراضي الجبلية مما يسهل السفر الى اماكن ومناطق بعيدة في سبع ساعات .

وستمول المنحة البنك الدولي تمهيد القطاع الأول والحيوي من الطريق السريع بالتعاون مع مشروع مواز بقيمة 320 مليون دولار يموله الصندوق السعودي للتنمية، لتنفيذ طريق بطول 140 كيلومترا يربط بين مدينة عدن الساحلية ومدينة تعز.

وسيربط القطاع الأول للطريق السريع بين منطقتين متجاوزاً بذلك خطوط التقسيم السياسي، وعابراً ثلاث محافظات تضم 20% من فقراء اليمن.

شبكة فعالة

بحسب مسؤولين في وزارة الاشغال فأن "اليمن تجاوز حجم شبكة طرقه المستنفدة وبات بحاجة ملحة لبنية تحتية جديدة تساعده على النمو وعلى ترسيخ وحدته ، مؤكدين ان الهدف هو مد شبكة فعالة من الطرق تدعم ما يمر به اليمن من فترة تحول ، فهذا المشروع أكثر من مجرد تمهيد طريق، فهو سيساهم بتحقيق النمو والاستقرار في المستقبل.

ومن المتوقع أن يستكمل طريق الممر السريع خلال ثلاث إلى أربع سنوات، ويوفر 4000 فرصة عمل (ما يوازي نحو 1.28 مليون يوم عمل).

ويرى خبراء اهمية مثل هذه المشاريع في التجارة الداخلية من خلال تسهيل حركة البضائع والبشر، حيث سيربط المشروع مدينة عدن الساحلية بالداخل اليمني، ومن ثم ربط اليمن بالمملكة العربية السعودية وما بعدها، ولهذا سيكون الطريق السريع ايضا محفزاً للتجارة الدولية ، بالإضافة الى تحسين ربط سكان المناطق الريفية بالخدمات الأساسية المتاحة في المراكز الحضرية.